Received : 7 / 9 / 2025 Accepted: 21 / 9 / 2025 Published: 9 / 10 / 2025

الرَّوم والإشمام بين الدرس التجويديّ القديم والصوتيّات الحديثة : دراسة تحليليَّة

م.د. طلال عدنان عبيد الحجامي

talaladnan11@gmail.com

الجامعة المستنصرية ، كلية التربية

الملخَّص

يهدف هذا البحث إلى الكشف عن التعليلات الصوتيَّة التي قدّمها علماء التجويد والقراءات لظاهرتي الرَّوم والإشمام، وتحليلها صوتيّاً في ضوء الدرس الصوتيّ الحديث، وبيان مدى مطابقتها مع ما جاء به الصوتيّون المحدثون، ويأتي هذا البحث؛ نظرا لأنَّ الدرس التجويدي الذي أسّسه علماء التجويد والقراءات لم يكن مجرّد عمليَّة وصفيَّة للأداء القرآني، بل قدّم تعليلات انمازت بالدقّة الكبيرة، واستندت إلى إدراك كبير للمفاهيم الصوتيَّة نطقيّاً وسمعيّاً وبصريّاً، الى حدّ أنَّها ماثلت في كثير من جوانبها ما توصّل إليه علماء الأصوات المحدثون، فقد ركّزت الدراسة هذه على تحليل ما جاء به علماء التجويد والقراءات من تعليلات بخصوص مفهومي الرَّوم والإشمام وموانعهما وفائدتهما ومظاهرهما مع مقارنتها بما ورد عند الصوتيّين المحدثين فضلًا عن إسهامات المستشرقين في الدراسات الصوتيَّة.

الكلمات المفتاحيَّة: الرَّوم، الإشمام، التعليل الصوتيّ، التجويد والقراءات، الدرس الصوتيّ.

Al-Rawm and Al-Ishmam between Classical Tajwid Studies and Modern Phonetics: An Analytical Study

Asst. Prof. Talal Adnan Ubaid Al-Hijami

Al-Mustansiriyah University, College of Education

Abstract

This study aims to explore the phonetic explanations provided by scholars of Tajwīd and Qur'ānic readings regarding the phenomena of al-rawm and al-ishmam, and to analyze them phonetically in light of modern phonetic studies, in order to show the extent of their correspondence with the findings of contemporary phoneticians. The importance of this research lies in the fact that classical Tajwīd studies, established by scholars of Qur'anic recitation, were not merely descriptive accounts of Qur'anic performance; rather, they offered explanations distinguished by high precision and based on a profound awareness of phonetic concepts in articulation, audition, and visual observation. Indeed, in many aspects, these explanations parallel what modern phoneticians have reached. This study focuses on analyzing the explanations of Tajwid and Qur'anic scholars concerning the concepts of al-rawm and al-ishmām, their conditions, functions, and manifestations, while comparing them with what is found in modern phonetic studies, in addition to the contributions of orientalists in phonetic research.

Keywords : Al-rawm, Al-ishmam, Phonetic Explanation, Tajwid and Qur'anic Readings, Phonetic Studies.

المقدّمة

مثَّل الدرس الصوتيّ عند العرب أهميَّة كبيرة لدى علماء اللغة والتجويد والقراءات؛ إذ يعد من أهمّ ركائز الدرس اللغويّ عندهم، وقد انماز البحث الصوتيّ عند العرب بالدقّة والموضوعيَّة، وأسهم في الكشف عن النظام اللغوي العربيّ عن طريق دراسة الأصوات بوصفها أصغر وحدة في الكلمة تؤدّي أثراً وظيفيّاً، فضلاً عن دراسة الظواهر الصوتيَّة على مستوى التركيب، وكلّ ما يرتبط بالبنية

 DOI : https://doi.org/10.47831/nzwvx325

الصوتيَّة وتشكيل التراكيب. وكان لعلمي التجويد والقراءات أثرٌ كبيرٌ في تميّز الدرس الصوتيّ العربيّ، إذ لم يقتصر أثرهما في حفظ الأداء القرآني وضبط قواعده، بل توسّع؛ ليشملَ وضع أسس دقيقة لتحليل الظواهر الصوتيَّة وبيان عللها، وأهميتها.

ومن بين هذه الظواهر التي بحث فيها علماء التجويد والقراءات تبرز ظاهرتا (الرَّوم والإشمام) بوصفهما ظواهر صوتيَّة وإشاريَّة تبيّن خصائص الأصوات عند عملية الوقف على الحركات باختلافها، وأرادوا من دراستها بيان الفروق الدقيقة بين الأثرين السمعي والبصري للصوت الموقوف عليه؛ إذ تجلَّت في دراستهم دقَّة الملاحظة وتميّز الحسّ اللغويّ، الأمر الذي كشف عن وعيهم بالخصائص النطقيَّة وأثرها في التلقّي والفهم.

وقد آثرت اختيار هذا الموضوع؛ لأنَّه يمثل أهميَّة ذات بعد ثنائي، فبينما يكشف عن وعي علماء التجويد والقراءات وتعليلاتهم للفروق الصوتيَّة الدقيقة بين الوقف التامّ والوقف بالرَّوم أو الإشمام، وبين الإدراك السمعي والبصري للحركة الصوتيَّة الدقيقة، فهو يوفّر فرصة لإعادة قراءة هذه التعليلات التراثيَّة للدرس التجويدي القديم في إطار علم الأصوات الحديث والمعاصر، بما يوسّع الفهم للعلاقة بين الممارسة القرائيَّة الأدائيَّة والتحليل الصوتيّ الحديث والمعاصر، ويتيح لإجراء مقارنة منهجيَّة بين ما توصّل إليه علماء التجويد والقراءات من تعليل صوتيّ قائم على الملاحظة الذاتيَّة والتجربة، وما يمكن تفسيره عند الصوتيّين المحدثين، باستعمال المفاهيم الفونولوجيَّة الحديثة؛ بما في ذلك دراسة خصائص الحركات والأصوات، والانتقال الصوتيّ بين الحركات، وتكتسب هذه الدراسة أهمّيتها –أيضًا– من أنَّها تُظهر أنَّ التعليلات التي قدّمها علماء التجويد والقراءات لم تكن اجتهادات وصفيَّة فقط، بل تتّفق–أغلبها– بمضامينها مع ما جاء به التحليل الصوتيّ المعاصر، مما يؤكّد أنَّ التراث الصوتيّ العربيّ يمكن أنْ يكونَ مرجعاً غنيّاً لتطوير الدراسات الصوتيَّة الحديثة.

وقد اعتمدت في هذا البحث على منهج تحليليّ مقارن، يجمع بين دراسة النصوص لعلماء التجويد والقراءات، مثل: مكي بن أبي طالب، والداني، والقرطبي وابن الباذش وابن الطحّان وغيرهم، وبين مفاهيم علم الأصوات الحديث التي قدَّمها المحدثون العرب مثل: إبراهيم أنيس، وتمَّام حسان، وكمال بشر، إلى جانب إسهامات المستشرقين مثل: برجشتراسر، الأمر الذي يتيح فهم تعليلات علماء التجويد والقراءات لظاهرتي الرَّوم والإشمام عن طريق نظرة تحليليَّة حديثة بحسب معطيات الدرس الصوتيّ الحديث، مع إبراز أوجه الاتّفاق والاختلاف بين الجانبين.

وقد اقتضت طبيعة البحث أنْ يقسَّم على ثلاثة مباحث، فأمَّا المبحث الأوَّل (التحليل الصوتيّ لظاهرة الرَّوم)، فبرزّت فيه أقوال علماء التجويد والقراءات وتعليلاتهم بشأن ظاهرة الرَّوم، وأمَّا المبحث الثاني (التحليل الصوتيّ لظاهرة الإشمام)، فأوضحت فيه مفهوم الإشمام وحالاته وأبرز تعليلات علماء التجويد والقراءات بشأنه، وأمَّا المبحث الثالث (التحليل الصوتيّ للفرق بين الرَّوم والإشمام وموانعهما ومظاهرهما)، فبيّنت فيه أبرز تعليلات علماء التجويد والقراءات التي تخصّ هذه الجوانب، على أنَّني قد حلّلت أقوال علماء التجويد والقراءات وتعليلاتهم في جميع مباحث هذا البحث في ضوء التحليل الصوتيّ الحديث. ومن ثمَّ ختمت البحث بخاتمةٍ بيّنت فيها أبرز النتائج التي توصّلت إليها.

المبحث الأوَّل: التحليل الصوتيّ لظاهرة الرَّوم

الرَّوم لُغةً : مصدر للفعل رَامَ يَرُومُهُ رَوْمًا، بمعنى طَلَبَهُ (الفراهيدي، 1409هـ، صفحة 291/8) و(ابن منظور، د.ت، صفحة مادة رام).

وفي الاصطلاح : عرَّف مجموعة من علماء التجويد الرَّوم بأنَّه النطق ببعض الحركة حتى يذهب معظم صوتها فتسمع لها صوتاً خفيفاً يدركه الأعمى بسمعه من دون الأصمّ (الفاسي، 1420هـ، صفحة 187/1) و(ابن الجزري، د.ت، صفحة 121/2) و (ابن الجزري، 1986م، صفحة 58)، ورأى فريق آخر من علماء التجويد يتقدّمهم مكي بن أبي طالب (ت 437هـ) أنَّ الرَّوم هو تضعيف الصوت بحركته –أيّ حركة كانت –، ولا يتمّ النطق بها، فيذهب بذلك معظمها، ويُسْمَعَ لها صُوَيت خَفِيّ، يدركه الأعمى بِحَاسّة سَمْعِهِ، وهو مع ذلك في الوزن مُحَرَّك (القيسي، 1984م، صفحة 122/1) و(الداني، 2000م، صفحة 96) و(الداني، 1930م، صفحة 59) و(القرطبي، 1990م، صفحة 166)، ومصطلح الرَّوم من مصطلحات سيبويه (ت 180هـ)؛ إذ استعمله وجعله أحد حالات الوقف (سيبويه، 1982م، صفحة 168/4)، وأطلق بعض علماء التجويد مصطلح (الإشارة) للدلالة على الرَّوم أيضا (القرطبي، 1990م، صفحة 206).

DOI : https://doi.org/10.47831/nzwvx325

وبالنظر الى مفهوم الرَّوم في اللغة والاصطلاح نجد أنَّ ثمة ترابطاً عميقاً بينهما، وتعليل ذلك يتجلّى في أنَّ الرَّوم في الاصطلاح: هو طلب إظهار الحركة، لا نطقها بالكامل، فالناطق يروم أي: (يطلب) أو (يقصد) إبراز جزء من الحركة دون الإفصاح التامّ عنها، وكأنَّ في هذا الفعل محاولة خفيَّة أو مقصودة للنطق، أي أنَّ الناطق يُبدي رغبةً (طلباً) أو روماً في إظهار الحركة، لكنَّه لا يُكملها، فالحركة ليست مُصرَّحاً بها، بل مطلوبة جزئيّاً بصوت خفيّ، كما يُطلب الشيء من دون إكماله تمامًا، فالطالب للشيء لا يناله كاملاً مباشرةً، كذلك الناطق في الرَّوم لا يُفصح عن الحركة كاملةً، بل يطلب إظهارها بجزءٍ منها، مما يُكوّن التقاءً معنوياً دقيقا بين الرَّوم طلباً والرَّوم نطقاً جزئيّاً، ويؤكّد ذلك ما أشار إليه السخاوي (ت 643هـ) من أنَّه طلب شيء من النطق بالحركة من دون إتمامها (السخاوي، 2005م، صفحة 518/2). ويبدو لي أنَّ الاختلاف في تعريف الرَّوم عند علماء التجويد والقراءات هو اختلاف لفظيّ جزئيّ أكثر من كونه اختلافاً جوهريّاً في المضمون، ويمكن تفسير هذا التفاوت من جانبين: أوّلهما: الجانب التجويدي، والثاني: يتمثّل في زاوية التركيز التعبيري.

وتعليل رأي الفريق القائل بأنَّ الرَّوم هو "النطق ببعض الحركة حتى يذهب معظم صوتها" يتأتَّى من عملية النطق الفعلي لجزء من الحركة، ويعني ذلك أنَّ جزءاً يسيراً من الصوت يظلّ مسموعاً بدرجة منخفضة، وعن طريق ذلك يُبرز الفرق الإدراكي بين من يسمع (الأعمى)، ومن لا يسمع (الأصمّ). وعلى هذا المبدأ علَّل الحموي (ت 791 هـ) ذلك بأنَّه "إذهاب أكثر الحركة، وإبقاء جزء منها حال الوقف؛ وفائدته الإعلام بأصل الحركة ليرتفع جهالة السامع" (الحموي، 1986م، صفحة 54).

أمَّا تعليل رأي الفريق القائل بأنَّ الرَّوم هو "تضعيف الصوت بحركته –أي حركة كانت –، ولا يتمّ النطق بها، فيذهب بذلك معظمها، ويُسمع لها صُوَيْتٌ خَفِيٌّ، يدركه الأعمى بِحَاسَةِ سَمْعِهِ، وهو مع ذلك في الوزن محرَّك"، فإنَّه يتأتَّى من أنَّ الرَّوم هو تضعيف للصوت وليس إلغاءً كليّا، ولا يتمّ فيه نطق الحركة كاملة، بل يبقى الصوت خفيّاً جدًا، مع أنَّ الكلمة تُعد (محرّكة) في الوزن، أي أنَّ الرَّوم لا يُخرجها عن كونها متحرّكة في الميزان الحركي.

ويبدو لي أنَّ الاختلاف طفيف بين الرأيين، فالأوَّل ينظر إلى الجانب السمعي العملي، والثاني ينظر إلى الجانب التجويديّ الدقيق مع مراعاة الأثر الإيقاعي (الوزن).

ودليل ذلك أنَّ فريقا آخر من علماء التجويد والقراءات ذهب الى أنَّ القولين السابقين يؤدّيان الى مؤدّى واحد (المقدسي، د.ت، صفحة 267) و(ابن الجزري، د.ت، صفحة 121/2)، فقد رأى أبو شامة (ت 665هـ) أنَّ الرَّوم هو "أنْ تسمع كلّ قريب منك ذلك المحرّك بصوت خفي قال في التيسير: هو تضعيفك الصوت بالحركة حتى يذهب بذلك معظم صوتها فتسمع لها صوتاً خفيّاً يدركه الأعمى بحاسة سمعه وقال الشيخ هو الإشارة إلى الحركة مع صوت خفي وكلاهما واحد" (المقدسي، د.ت، صفحة 267)، وقال ابن الجزري (ت 833 هـ) في حدّ الرَّوم: "فهو عند القُرَّاء عبارة عن النطق ببعض الحركة، وقال بعضهم هو تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظمها وكلا القولين واحد" (ابن الجزري، د.ت، صفحة 121/2)، ويتّضح هذا الأمر جلياً في قول ابن البناء (ت 1117هـ): "أمَّا الرَّوم فهو الإتيان ببعض الحركة وقفاً فلذا ضعف صوتها لقصر زمنها ويسمعها القريب المصغي وهو معنى قول التيسير هو تضعيفك الصوت بالحركة حتى يذهب معظم صوتها فتسمع لها صوتاً خفياً وهو عند القُرَّاء غير الاختلاس وغير الإخفاء والاختلاس، والإخفاء عندهم واحد؛ ولذا عبّروا بكلّ منهما عن الآخر والرَّوم يشارك الاختلاس في تبعيض الحركة ويخالفه في أنَّه لا يكون في فتح ولا نصب ويكون في الوقف فقط" (الدمياطي، 1998، صفحة 193).

ولنا أنْ نؤسّس لتعليل يوافق بين القولين، لأنَّ الرَّوم هو تضعيف صوت الحركة في النطق بها بحيث لا تُسمع كاملة، بل يبقى منها صويتٌ خفيف يُدركه الأعمى من دون الأصمّ، وهذا الصويت ناتج عن النطق ببعض الحركة، وهو في الميزان يُعد حركة، وإنْ لم يكن ظاهراً كليّاً للسامع.

ولم يتقبل بعض علماء التجويد والقراءات التوفيق بين القولين، ورأى أنَّ الرَّوم هو تضعيف الصوت بالحركة، وليس اجتزاء الحركة الكاملة، وقد مثَّل السخاوي هذا الاتّجاه، وذهب الى أنَّه "إسماع الحركة بصوتٍ خفيٍّ لا أنَّه الإتيان ببعض صوتها" (السخاوي، 2005م، صفحة 518/2) و(الموصلي، 2001، صفحة 134).

ويبدو لي أنَّ علَّة عدِّ أصحاب هذا الاتّجاه أنَّ "تضعيف الصوت" أدقّ؛ لأنَّ الصوت الناتج من الرَّوم ليس مجرّد النطق بجزء من الحركة بل هو صويت خفي غير مكتمل، والواضح أنَّ بعض علماء التجويد والقراءات فضّلوا تعبير "النطق ببعض الحركة"؛ لأنَّه أوضح للمبتدئين.

DOI : https://doi.org/10.47831/nzwvx325

ومذهب القُرَّاء، والفرَّاء من النّحويين أنَّ الرَّوم يكون في المضموم والمكسور سواء كانت الضمة والكسرة حركتي إعراب أو بناء (سيبويه، 1982م، الصفحات 282/4–285) و (ابن السراج، 1985م، صفحة 377/2) و (القيسي، 1982م، صفحة 318) و(الداني، 2000م، الصفحات 169–170).

وقد بيَّن القرطبي (ت 461هـ) علَّة اختصاص الرَّوم بالمفتوح والمنصوب عند القُرَّاء بقوله: "لأنَّ المفتوح أخفّ، وحركته أسرع ظهوراً فلو رَامَ الرائِمُ الإتيانَ بِبَعْضِهَا وَجُزْئِهَا جَاءَ كُلُّها وجملتها" (القرطبي، 1990م، صفحة 209) و(القيسي، 1984م، صفحة 121/1) و(الداني، 2000م، الصفحات 169–170)؛ لأنَّ الرَّوم نطق ببعض الحركة، والفتحة– لخفّتها– لا تتبعض؛ ولخفتها تشبه السكون؛ لأنَّه أخف من الحركة، والفتحة أخفّ الحركات، فهما خفيفان (الصنهاجي، 1997م، الصفحات 482/2–489).

ويبدو لي أنَّهم إنَّما قالوا بعدم روم الفتحة لخفّتها، مع كون الرَّوم أحد طرائق الوقف؛ لأنَّ الوقف هو ظاهرة من ظواهر الخفَّة في النطق، والمتكلّم يستريح عندما يقف، و(الفتحة) حركة خفيفة على النطق، فإذا أضعفها الناطق بالرَّوم، ربما ستختفي من النطق، ولا يشعر بها السامع (القرطبي، 1990م، صفحة 209).

والحقّ أنَّ مبدأ تبعيض الحركة هو اتّجاه أكثر النحويين (سيبويه، 1982م، الصفحات 282/4–285) و(ابن السراج، 1985م، صفحة 377/2)، وتعليل ذلك أنَّ الرَّوم يحدث فيما كان حقّه الوصل، وهو يعتمد أساساً على تبعيض الحركة وتجزئتها عند الوقف بناءً على المبدأ الكمي في إنتاج الصوائت القصيرة، فالتجزئة في الحركة هي عملية تقليل كميَّة التصويت للصائت القصير إلى المدى الذي يمكن للسامع أنْ يسمعه. وعلَّل بعضهم ذلك بأنَّ الفتح لا يقبل التبعيض كما يقبله الكسر والضم بما فيهما من الثقل (السخاوي، 2005م، صفحة 518/2).

ومذهب النحويين يُجوّز الرَّوم في الحركات الثلاث (سيبويه، 1982م، صفحة 168/4)، إلَّا أنَّه في المفتوح يحتاج إلى تمرّس وترويض للسان، وعلَّة ذلك خفَّة الفتحة وتناول اللسان لها بسرعة (الأندلسي، 1998م، صفحة 173/1). والحقّ أنَّ رَوْم حركة النصب ليس للتخفيف، إنَّما هو للدلالة على تحرّك الحرف في الوصل، وقد علَّل السخاوي جواز الرَّوم في المفتوح؛ إذ قال: "ومذهب إمام النحو سيبويه وغيره من النحويين جواز ذلك فيه، لأنَّه وإنْ خفف وخرج سريعاً فلا بُدَّ من إضعافِ الصوت به بعض الإضعاف وذلك موجودٌ بالاعتبار" (السخاوي، 2005م، صفحة 518/2).

وقد رأى مكي بن أبي طالب أنَّ الوقف بالرَّوم أَسهَلُ من الوقف بالسكون أو بالإشمام، وعلَّل ذلك قائلا: "لأَنَّكَ إذا رُمْتَ الحركة أثبت الآخر وعليه حركة ضعيفة تُسمع" (القيسي، د.ت، صفحة 260)، وبيان ذلك أنَّ تبعيض الحركة عند الوقف بالرَّوم أسهل من قطعها وإلغائها كليّاً؛ وبخاصّة إذا كان بعد الحركة المرامة ساكن، فالرَّوم بتضعيف الحركة أو تبعيضها يحول بين التقاء الساكنين بخلاف الوقف بالسكون.

ويُفهم من ذلك أنَّ الوقف هنا لم يكن بالسكون، أي بحذف الحركة، وإنَّما تضعيف الحركة إلى أقصى حدٍّ ممكن من دون اختفائها تماماً بحيث يشعر بها الأعمى والبصير.

والمتبقّي من الحركة في حال الرَّوم أقلّ من المحذوف منها، وقدَّر بعض علماء التجويد المحدثين بالثلث، أمَّا في حال الاختلاس في الحركة فالمتبقّي فيه من الحركة أكثر من المحذوف، منها، وقدَّره بعض المجودين بأنَّه يقارب الثلثين، مع أنَّ كلّ ما تقدم لا يضبط إلَّا بالمشافهة. (نصر، 1412هـ، صفحة 183)، ومن جهة أخرى: "الرَّوم والاختلاس يشتركان في تبعيض الحركة إلَّا أنَّ الرَّوم يخالفه فلا يكون في المفتوح والمنصوب على الأصح" (نصر، 1412هـ، صفحة 183).

أمَّا علماء الأصوات المحدثون، فقد أفاضوا في دراسة ظاهرة الرَّوم، وقدمّوا لنا تعليلات ذات أهميَّة كبيرة، فقد فسَّره الدكتور تمام حسان بأنَّه "إضعاف صوت الحركة دون أنْ تختفي تماماً على الأُذُن" (حسان، 2006م، صفحة 271)، ورآه بعضهم "قصد الحركة وعدم النطق بها واضحة تامة، وإنمَّا بصوت خفي" (الصيغ، 2000م، صفحة 266), ويعلّل بعضهم حدوث الرَّوم بأنَّه نطق الحركة مهموسة من غير أنْ تهتز معها الطيّتان الصوتيّتان (النيرباني، 2000م، صفحة 74)، وهو تفسير ليس ببعيد عن منظور القدماء، إذ إنَّ ابن جني وصف الحركة الضعيفة المختلسة بأنَّها حركة "أضعف اعتمادها وأُخفيت لضرب من التخفيف، وهي بزنتها إذا وُفيّت ولم تختلس" (ابن جني، 1985، صفحة 56/1)، والمعروف أنَّ إضعاف الاعتماد عند اللغويين القدماء قرينة الهمس، وأرجعه بعضهم الآخر الى العامل اللهجي، وعلَّل حدوثه بأنَّه ميل طائفة من الناطقين في اللهجات العربيَّة إلى إدغام المثلين، أو لعلّه كان مرحلة أولى

DOI : https://doi.org/10.47831/nzwvx325

مرّت بها هذه اللهجات قبل أنْ تتكلم بالإدغام ثم بقيت آثاره في سياقات محددة للدلالة على ما حدث (المطلبي، 1984م، صفحة 174).

وقد اتّفق الصوتيّون المحدثون مع علماء التجويد والقراءات في أنَّ الرَّوم يحدث في المضموم والمجرور من دون المفتوح (النيرباني، 2000م، الصفحات 74–75) و(النعيمي، 1998م، الصفحات 132–133)، وعلَّل الدكتور الحمد امتناع الرَّوم مع المفتوح والمنصوب "لخفتهما وسرعة ظهورهما؛ إذا حاول الإنسان الإتيان ببعضهما، فيبدو الإشباع لذلك" (الحمد، 2007م، الصفحات 509–510) و(حسان، 2006م، صفحة 272)، وعلَّل بعضهم ذلك بأنَّ حركة الحنك ظاهرة في الكسرة، وحركة الشفتين ظاهرة في الضمة، ولا يكاد يظهر شيء مع الفتحة، هذا إذا قصد بالتبعيض في الرَّوم إغلاق الوترين؛ لأنَّه يقطع الاهتزاز بالمصوت القصير (النعيمي، 1998م، صفحة 133)، فيما علَّل بعضهم اختصاص الرَّوم بالكسرة والضمة؛ لأنَّ هاتين الحركتين لمّا كانتا من الصوائت الضيّقة، فإنَّ نطقهما مهموسين لا يذهب بكل جرسيهما؛ لبقاء حفيف يُحدثه مرور هواء الزفير بحافات المخرج، في حين أنَّ سعة الانفتاح في الفتحة تحول دون إحداث حفيف يسمع إنْ هي نطقت مهموسة، فلا يبقى لها بعد همسها أي فائدة، لذهاب ذلك الهمس أو (الرَّوم) بجرسها مطلقاً (النيرباني، 2000م، صفحة 75).

ويبدو لي أنَّ تعليل امتناع الرَّوم في الفتحة، وجوازه في الكسرة والضمة يتأتَّى من أنَّ الفتحة حركة صوتيَّة قصيرة ومفتوحة، ويتطلّب النطق بها فتح الفمّ والسماح لمرور الهواء بحريَّة؛ وذلك أنْ "ينخفض مؤخّر اللسان حال النطق به إلى أقصى حدّ ممكن مع رجوع هذا الجزء من اللسان الى الخلف قدر الطاقة (بشر، 1975م، صفحة 140) و(أنيس، 1971م، صفحة 33)؛ لذا لا يمكن تجزئتها؛ لأنَّ انفتاح الفمّ لا يقبل التدريج، ففي حال إضعافها تفقد خصائصها السمعيَّة؛ لأنَّها لا تملك (نقطة تضييق) يمكن تخفيضها عن طريقها تدريجياً، أمَّا الكسرة، فيتمّ نطقها بأنْ "يرتفع مقدم اللسان تجاه الحنك الأعلى الى أقصى حد ممكن مع بقاء هذا الصوت حركة" (بشر، 1975م، صفحة 140)؛ لذا يمكن التحكّم في مقدار هذا التقريب بين اللسان والحنك عند تجزئة الكسرة، ويستدعي هذا تضييقاً في الممرّ الصوتيّ عند الجزء الأمامي للفمّ؛ الأمر الذي يجعل الرَّوم مُمكناً، وكذلك الحال عند النطق بالضمة، فإنَّ "الجزء الخلفي من اللسان يرتفع تدريجيا تجاه الحنك الأقصى بنسب متقاربة بحيث يصل إلى درجة من الارتفاع تسمح بمرور الهواء" (بشر، 1975م، صفحة 140) مع حدوث اكتمال في استدارة الشفتين وتدويرهما (أنيس، 1971م، صفحة 37)، فالرَّوم مع الضمة يتمّ عن طريق تضييق الممرّ الصوتيّ وتخفيف تدوير الشفتين جزئيًا، فيُسمع الصوت وإنْ كان خافتاً، فالضمة والكسرة قابلتان للروم؛ لأنَّ رومهما يتطلّب تحكّماً في الممرّ الصوتيّ، وقد جاز معهما بسبب قابليتهما للخضوع لهذا التحكم بخلاف الفتحة التي لا تحتمل أيّ تحكّم؛ لأنَّ اللسان يكون في قاع الفمّ، وهو ما يجعل الهواء ينساب بلا عائق تماماً لذلك يصعب التحكّم بها.

وثمة إشارة مهمّة أشار إليها مكي بن أبي طالب إذ رأى أنَّ "الفرق بين الوقف على الحركة والوقف بروم الحركة، أنَّك إذا وقفت على الحركة تولدت من الفتحة ألف، ومن الضمة واو، ومن الكسرة ياء، وإذا وقفت بالرَّوم لم يتولد منه شيء" (القيسي، 1984م، صفحة 122/1).

وتعليل ذلك في علم الأصوات الحديث أنَّ الوقف على الحركة الكاملة يؤدّي إلى إطالة زمن أدائها، فينتج عن الإطالة أنْ يسمح بانتقال أعضاء النطق إلى موضع الصائت الموافق، فتتحوّل الحركة القصيرة إلى حركة طويلة (صائت طويل) يماثلها في المخرج والصفات، وهو ما يفسّره علم الأصوات الحديث بظاهرة (الانزلاق الصوتيّ)، فالفتحة تنزلق نحو الألف، والضمة نحو الواو, والكسرة نحو الياء، أمَّا في الرَّوم، فالحركة تُختزل وتُؤدّى في زمن قصير جداً، ينقطع قبل اكتمال ظاهرة الانزلاق، فلا يتولّد عنه صائت طويل (برجستراسر، 1994م، صفحة 53) و(شاهين، 1966م، صفحة 111) و(شاهين، 1980م، صفحة 37).

المبحث الثاني: التحليل الصوتيّ لظاهرة الإشمام

الإشمام لُغةً : مصدر الفعل أَشَمَّ يُشِمُّ، والشَمُّ حِسُّ الأنف، والإشْمَامُ: المُقَارَبَةُ (ابن منظور، د.ت، صفحة مادة شمم).

وفي الاصطلاح : عرف الداني (ت 444هـ) الإشمام قائلا: "هو إيماءٌ بالشفتين إلى الحركة بعد إخلاص السكون للحروف فلا يقرع السمع, ولذلك لا يعرفه إلَّا البصير, ويُستعمل فيما يُعالج بالشفتين من الحركات وهو الرفع والضمّ لا غير" (الداني، 2000م، الصفحات 169–170) و(القيسي، 1984م، صفحة 122/1)و (الداني، 1930م، صفحة 59)، وتابعه في ذلك ابن الباذش (ت

DOI : https://doi.org/10.47831/nzwvx325

540هـ) (ابن الباذش، 1403هـ، صفحة 504)، والسخاوي (السخاوي، 2005م، صفحة 532)، وابن الجزري (ت 833هـ) (ابن الجزري، د.ت، صفحة 121/2).

وتعليل العلاقة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي للإشمام يتأتَّى من الامتداد الدلالي الذي خضع له المصطلح بين أصل الاشتقاق والمفهوم الذي استعمله علماء التجويد للتعبير عن المصطلح، فالإشمام في اللغة: مصدر الفعل أَشَمَّ يُشِمُّ، ومن معانيه اللغويَّة: إعطاء الشيء شيئًا من رائحة شيء، وتقول شَممت الشيء فأنا أشُّمه، والمشامَّة: المفاعلة من شاممته، إذا قاربتَه ودنوتَ منه (ابن فارس، د.ت، صفحة مادة شمم)، وفي المعنى الاصطلاحي: مقاربة حركة الضم من الحرف الموقوف عليه، من دون تحقّق صوت الضمة، وإنَّما تُرى العين إيماء الشفتين، فالرابط بين المعنيين هو فكرة المقاربة من دون التمام، وهذا ما أشار إليه الخليل بن أحمد واضع مصطلح الإشمام بقوله: "والإشمام أنْ تشمّ الحرف الساكن حرفاً، كقولك في الضمة: هذا العمل وتسكت" (الفراهيدي، 1409هـ، صفحة 224/6)، فكأنَّنا أشممنا الصوت رائحة الحركة بتحضير العضو للنطق بها (الجزري أ.، د.ت، صفحة 57).

وتعليل قول الداني في تعريفه للإشمام يتأتَّى من أنَّ الناطق يسكّن الحرف المراد إشمامه عن طريق "حذف حركة المتحرك في الوقف" (الدمياطي، 1998، صفحة 135) و(ابن الجزري، د.ت، صفحة 90/2)، ويحرّك الشفتين قليلا بالوضع المشابه حين النطق بالضمة، أي: تدوير الشفتين وتقريبهما من بعضهما، ولكن دون إخراج صوت حركي مسموع، الأمر الذي يسمح للرائي بإدراك الإشمام عن طريق الرؤية لحركة الشفتين، وهو ما أشار إليه الداني بقوله: "وإنَّما هو تهيئة بالعضو لا غير، لِيُعْلَمَ بِالتَّهْيِئَةِ أَنَّهُ يُرَادُ الْمُهَيَّا له" (الداني، 2000م، صفحة 97) و(السخاوي، 1987م، صفحة 532).

ويعلّل الدكتور تمّام حسان كيفية تضعيف الحركة وحدوث الإشمام بأنَّ "الحركة التي تقع في نهاية الدفعة الكلاميَّة لا بُدَّ لمقطعها أنْ يكون من نوع "ص ح"، وهو نوع لا يقع عليه النبر, وهو في آخر الدفعة الكلاميَّة أبدًا, أو انعدام النبر في هذا المقطع يضعف الحركة في النطق ويجعلها من قبيل الإشمام الذي هو تهيؤ الشفتين لنطق الحركة دون حدوث هذا النطق, ومن ثَمَّ تكون الحركة الأخيرة في ضعفها وقصورها عن الوصول إلى الأذن غير ذات قيمة كبيرة باعتبارها قرينة لفظيَّة على المعنى" (حسان، 2006م، صفحة 271).

على أنَّ القرطبي ذهب الى إبقاء جزء من الحركة في الإشمام بعد قطع الصوت، إذ قال: "وأمَّا الإشمام فهو يشارك الرَّوم في أنَّه إبقاء جزء من الحركة لكن بعد قطع الصوت قبل الإتيان بهذا الجزء" (القرطبي، 1990م، صفحة 208)، وبلحاظ قول القرطبي نجد أنَّه قد أضاف تشبيهًا مهمّاً بين الإشمام وبين الرَّوم، مشيرًا إلى أنَّهما يتشابهان في إبقاء جزء من الحركة مع قطع الصوت عند الإشمام، والجديد في ما أدلى به يفسّر لنا أنَّ الإشمام ليس مجرّد تحريك للشفتين، بل هو نوع من الإشارة إلى الحركة بطريقة خفيفة جداً، بحيث لا تصل إلى مرحلة النطق الكامل، وكان لابن جني موضع الأسبقيَّة في هذا الرأي؛ إذ رأى أنَّ الإشمام حالة بين السكون والرَّوم، وذلك بقوله: "على أنَّ الإشمام يقرب من السكون وأنَّه دون روم الحركة" (ابن جني، 1985، صفحة 56/1)، وقوله هذا يمثل تفرّداً، فلم يفسّر الإشمام بأنَّه سكون مطلق، بل هو بعض الحركة، ومستوى التبعيض فيه يتوسّط بين السكون والرَّوم، وقد أشار الى أنَّ حركة الحرف المُشمّ أقل في النسبة والزنة من الحركة المخفاة في همزة بين بين (ابن جني، 1985، الصفحات 59/1-60).

ومع تعدّد تعريفات الإشمام عند المجوّدين قديماً وحديثاً، إلَّا أنَّها تتّفق في أنَّه في ظاهرة صوتيَّة أدائيَّة مركّبة تمازج بين الإشارة الحركيَّة والهيئة النطقيَّة، فقد رأى ابن الطحّان (ت 560هـ) أنَّ الإشمام هو ضمّ الشفتين في أوائل الكلمات وأواسطها وأواخرها، مع اختلاف صورته بحسب الموقع؛ ففي أوائل الكلم يحدث بالشروع في كسر الحرف، وفي أواسطها يظهر في المدغمات، وذلك بالإسكان الخالص، أمَّا في أواخرها فيكون عند الوقف على المتحرّك بقطع حركة الحرف (الإشبيلي، 1999م، الصفحات 74-75) و(الاشبيلي، 2007م، صفحة 50) و(الزجاج، 1988م، صفحة 87/1)، ووسّع أبو شامة الدلالة في المصطلح ففضلا عن أنَّه ضمّ الشفتين عند إسكان الحرف أضاف معاني أخرى للإشمام، وهي خلط صوت بصوت بآخر، مثل إشمام الصاد صوتَ الزاي في قراءة حمزة ﴿الصِّرَاطَ﴾ (الفاتحة:6)، أو خلط حركة بأخرى كإشمام الكسرة صوت الضمة في الأفعال المبنيَّة للمجهول نحو: ﴿قِيلَ﴾ (البقرة:11) في قراءة الكسائي، أو إخفاء الحركة، فيكون بين الإسكان والتحريك، وذلك في قوله تعالى: ﴿تأمَنَّا﴾ (يوسف:11)، وهذا لا يُضبط إلَّا بالمشافهة والتلقي (المقدسي، د.ت، صفحة 71)، وأكّد ابن الجزري هذا التعدد الدلالي للمصطلح (ابن الجزري، 1986م، صفحة 73).

DOI : https://doi.org/10.47831/nzwvx325

أمَّا القُرَّاء المعاصرون فقد حصروا حالات الإشمام في أربع حالات: أوَّلها: "التهيؤ لنطق الحركة من دون تصويت"، ويختص (بالضمة)، والثانية: "ضمّ الشفتين عند إسكان المدغم"، نحو: (تأمَنَّا)، والثالثة: "خلط صوت بصوت آخر"، نحو: (الصِراط)، والرابعة: "خلط حركة بحركة"، نحو: (قِيل) (نصر، 1412هـ، صفحة 184) و(معبد، 2003م، صفحة 138).

وتعليل الحالات المتنّوعة للإشمام في نظر الدرس الصوتيّ الحديث يتأتَّى من أنَّ الإشمام يمثّل انعكاساً لتنوّع الظواهر الفونولوجيَّة، ففي الحالة الأولى، "وهي ضمّ الشفتين من دون تصويت" يحدث أنْ تتوقف العملية الصوتيَّة مع بقاء الوضع الحركي لأعضاء النطق، وهو ما يُشاهد بالنظر فقط، ويعبّر عنها في اللسانيات الحديثة بـ"الإيماءة النطقيَّة الصامتة" (أنيس، 1971م، صفحة 157)؛ أمَّا في الحالة الثانية "ضمّ الشفتين عند إسكان المدغم"، فتعليل ذلك يتأتَّى من حدوث إيماءة حركيَّة بين السكون والحركة، إذ إنَّ الصوت لا يحرّك بحركة مسموعة، ولا يُسكّن سكوناً تامّاً، وإنَّما يُشار إلى الحركة بإشارة خاطفة (أنيس، 1971م، صفحة 158) و (اسّتيتية، 2003م، صفحة 211)، أمَّا في الحالة الثالثة "خلط صوت بصوت"، فتندرج في نطاق "التداخل الفونيمي"، إذ يتأثّر المخرج أو الصفة الصوتيَّة لصوت بخصائص صوت آخر مجاور، فيتولّد صوت متوسّط بينهما أو مغاير جزئيّاً (برجستراسر، 1994م، صفحة 53)، وأمَّا الحالة الرابعة "خلط حركة بحركة"، فيحدث "أنْ تُشمّ الكسرة صوت الضمة في صورة من صور التأثّر الحركي بين الصوائت" (استيتية، 2005م، صفحة 207).

ويبدو لي أنَّ هذا التنّوع في حالات الإشمام التي ذكرها علماء التجويد يتأتَّى من التنوّع في البيئة النطقيَّة، وإنْ كان الإشمام ظاهرة إقرائيَّة خاصّة بالقُرَّاء، لكنّ مردّها الى أثر اللهجات في بيئات القُرَّاء، ودليل ذلك أنَّ القُرَّاء أنفسهم لم يتّفقوا في مواطن الإشمام، فثمة قارئ من القُرَّاء يُشِمّ حرفاً من القرآن، ولا يُشمّه قارئ آخر، وهذا يعود الى التأثّر البيئي سواء أكان الإشمام في أوائل الكلم، أو أواسطها، أو أواخرها؛ ولذا فلم يغب العامل اللهجي عن تفسيرات الصوتيّين المحدثين للإشمام والظواهر الصوتيَّة الأخرى.

على أنَّ علماء التجويد والقراءات والقُرَّاء المعاصرين والصوتيّين المحدثين قد اتّفقوا على دراسة الإشمام بصفته أحد حالات الوقف، وهي الحالة المشهورة في الإشمام، وهي ضمّ الشفتين أو الإيماء بهما إلى الضمة بعد إخلاص السكون للحروف (القيسي، 1984م، صفحة 122/1) و(الداني، 2000م، الصفحات 169–170) و(الداني، 1930م، صفحة 59)؛ لذا عدّه المحدثون "حالة من حالات الشفتين في الوقف، وهي حالة صوتيَّة تمثّل حالة انتهاء الصوت" (الصيغ، 2000م، صفحة 248)، وبيّن بعضهم أنَّه "لا يندرج في الصوت اللغوي بصورة مباشرة، بل بصورة غير مباشرة، إذ يُفهم الصوت من الإشارة" (النعيمي، 1998م، صفحة 134).

أمَّا الحركات التي اختصّت بالإشمام، فقد اتّفق أغلب علماء التجويد والقراءات على أنَّ الذي يَخْتَصّ به من الحركات الرفع والضم، لاغير، وعِلَّة ذلك عندهم؛ لأنَّهما من الواو، والواو تخرج من الشفتين وفيهما تعالج (الداني، 2000م، صفحة 97) و(الداني، 1930م، صفحة 59) و(السخاوي، 1987م، صفحة 532) و(الجزري أ.، د.ت، صفحة 57)، وعِلَّة قولهم الرفع والضم أنَّهم أرادوا بذلك "حركة الإعراب المنتقّلة وحركة البناء اللازمة" (الداني، 1930م، صفحة 59).

وقد أحسن القرطبي في تعليل اختصاص الإشمام بالضم والرفع وامتناعه في الحركات الأخرى بقوله "لأنَّ الضم من الشفتين، وإذا أومأ بشفته نحوه أمكن الإيماء وأدركه الرائي، وإنْ انقطع الصوت؛ لأنَّ الرائي يدرك مخرج هذه الحركة وهو الشفتان، فأمكن أنْ يدركها، أمَّا في المجرور والمكسور والمنصوب والمفتوح فإنَّما امتنع لأنَّ الكسر ليس من الشفة، وإنَّما هو من مخرج الياء، ومخرج الياء من شجر الفم، والنظر لا يُدركه فلم يُدرك حركته، وكذلك الفتح من الألف، ولا آلة للألف يدركها النظر؛ لأنَّ مخرجها من الحلق، والرائي لا يُدركه ولا يُدرك حركته، والصوت ينقطع دون الشروع في هذا الجزء من الحركة فلم يبقى للنظر ولا للسمع وصول إلى إدراكه فامتنع الإشمام فيه لذلك (القرطبي، 1990م، الصفحات 209–210) و(ابن الباذش، 1403هـ، الصفحات 505–505).

وتعليل قول القرطبي بحسب التحليل الصوتيّ الحديث يتأتَّى من أنَّ الحركة التي تُنتجها الشفتان أثناء الضم، يجعلها ظاهرةً ومقروءةً بصريّاً حتّى مع انقطاع الصوت؛ وذلك أنَّ نطق الضمة يحدث بأنَّ "الجزء الخلفي من اللسان يرتفع تدريجيا تجاه الحنك الأقصى بنسب متقاربة بحيث يصل إلى درجة من الارتفاع تسمح بمرور الهواء" (بشر، 1975م، صفحة 141)، ويحدث هذا مع تقليص الشفتين أو تقريبهما من بعضهما، فتصير وضعيَّة الشفتين مستديرتين أو بصورة أدق تكملان استدارتهما؛ ولذلك اعتقد القدماء أنَّ مخرج الواو – التي هي ضمة طويلة–من الشفتين (أنيس، 1971م، صفحة 45) و(بشر، 1975م، صفحة 141)، وعلى هذا فإنَّ وضعيَّة الشفتين حين النطق بالضمة قابلة للرؤية بصرياً حتّى لو انقطع الصوت؛ لذلك يُمكن للرائي أنْ يدرك الإيماء؛ أي: أنَّه يرى استدارة الشفتين، التي بقيت بعد إسكان الحركة الصوتيَّة. في حين أنَّ الكسرة ترتبط بمخرج الياء (وسط اللسان)، والفتحة ترتبط بمخرج

DOI : https://doi.org/10.47831/nzwvx325

الألف (الحلق) عند القدماء، وهما عندهم حركتان داخليتان غير مرئيتين من الخارج، فالناظر لا يمكنه إدراكهما، ومع انقطاع الصوت يفقد السامع والرائي الدليل الحسّي عليهما، وبذلك امتنع الإشمام فيهما، بخلاف الضمة التي اعتقدوا أنَّ مخرجها من الشفتين، والحركة فيها ظاهرة ومرئيَّة، على أنَّ القدماء والمحدثين اتّفقوا على وضوح حركة الشفتين واستدارتهما عند النطق بالضمة والواو، وعدم وجود أي استدارة أو انضمام للشفتين عند النطق بالفتحة والألف والكسرة والياء. فالمحدثون يرون أنَّ الكسرة تنتج بأنْ "يرتفع مقدّم اللسان تجاه الحنك الأعلى الى أقصى حدٍّ ممكنٍ مع بقاء هذا الصوت حركة" (بشر، 1975م، صفحة 140)، ويحدث هذا كلّه مع حدوث انفراج في الشفتين وعدم استدارتهما (أنيس، 1971م، صفحة 33) و(بشر، 1975م، صفحة 141)، أمّا الفتحة فتحدث بأن "ينخفض مؤخّر اللسان حال النطق به الى أقصى حدٍّ ممكن مع رجوع هذا الجزء من اللسان الى الخلف قدر الطاقة" (بشر، 1975م، صفحة 141)، ويحدث هذا كلّه مع حدوث انفراج في الشفتين وعدم استدارتهما، على أنَّ الاستدارة تبلغ أقصى درجاتها من البروز والاستدارة حال النطق بالضمة (أنيس، 1971م، صفحة 37) و (اسّتيتية، 2003م، صفحة 21).

وكان ابن الباذش قد علَّل امتناع الإشمام في حالة النصب بسبب خفَّة الفتحة (ابن الباذش، 1403هـ، صفحة 236/1)، وردّ عليه الصنهاجي (ت 723هـ)؛ إذ رأى أنَّه "تعليل غير بين؛ لأنَّ الإشمام لم يمتنع من المنصوب والمفتوح لخفتهما، بل لكون كيفيَّة الإشمام لا تنبئ عن الفتح والنصب، إنَّما تنبئ عن الضم والرفع، وإنَّما الذي يمتنع من الفتحة لخفتها الرَّوم؛ لأنَّه نطق ببعض الحركة، والفتحة– لخفتها– لا تتبعض" (الصنهاجي، 1997م، صفحة 488/2)، والحق أنَّ زعم ابن الباذش يتنافى مع مفهوم الإشمام الذي يُمثّل حالة مرئيَّة لاستدارة الشفتين التي لا تتحقّق مع الفتحة، ولا علاقة له بالخفّة والثقل.

على أنَّنا نجد أنَّ الأندرابي خالف جمهور علماء التجويد والقراءات، وصرّح بأنَّ الإشمام يقع في الضمّ والكسر؛ إذ قال: "ومعنى الإشمام هو أنْ تضُمَّ شفتيك في المضموم، وتكسرها في المكسور، بعد ما نطقت بالحرف، فيرى ذلك الناظرُ إلى الشفتين، ولا يحسّ به الأعمى لأنَّه لا صوت له فيدركه" (الأندرابي، 2002م، صفحة 479) و(الأنصاري، د.ت، صفحة 299)، ويبدو لي أنَّ قوله هذا نابع من متابعته للخليل في القول بجواز الإشمام في الكسرة، وكان الخليل قد توسّع فيه، وجوّز وقوعه في الحركات الثلاث، إذ قال بعد أنْ شرح المقصودَ بالإشمام وأنَّه يقعّ في الضمّ: "ويجوزُ ذلك في الكسرِ والفتح أيضاً" (الفراهيدي، 1409هـ، صفحة 224/6).

ويبدو لي أنَّنا يمكننا أنْ نلتمس العذر للخليل والأندرابي في إشمام الكسرة؛ وذلك أنَّ المحدثين قد أقرّوا بأثر الشفتين في نطق الحركات الثلاث من حيث حركتهما ودرجات انفراجهما واستدارتهما على أنَّ الاستدارة الكاملة والبروز يحدث عند النطق بالضمة (أنيس، 1971م، الصفحات 36–37) و (استيتية، 2005م، الصفحات 206–207)، ويمكن أنْ تأخذ هيئة الشفتين –مع الكسرة– صورة الانخفاض قليلا مع الانفراج، وقد يكون الإيماء بالفكّ مع حركة الشفتين –المنفرجتين– الى الأسفل وإلى الأمام قليلًا، والعملية هذه تبدو شاقّة، وكذلك أضعف في الرؤية ولكنّها ممكنة، وقد يكون هذا ما رآه الخليل، والأندرابي.

وقد يكون الإيماء كما فسَّره أحد المحدثين عند تفسيره الإشمام الحركي في الأفعال المبنيَّة للمجهول من نحو: (قِيل) بأنَّ "اللسان يتخذّ الوضع الذي يكون عليه عند نطق الكسرة, وفي اللحظة نفسها يتمّ تدوير الشفتين, وتُسمّى هذه الحركات في علم الأصوات: "الحركة المعياريَّة الثانويَّة الأولى", أو بحسب أوصافها: "الحركة الأماميَّة الضيقة المدوّرة", تمييزاً لها من الكسرة, والتي تُدعى بحسب أوصافها: "الحركة الأماميَّة الضيّقة غير المدوّرة" (استيتية، 2005م، صفحة 207)، أمَّا في الفتحة فوضع الفمّ يكون أكثر انفتاحًا، وأقل وضوحاً في الإشارة إليها؛ لذا لم يعتدّ بالإشمام فيها من جمهور العلماء، لكن الخليل جوَّزه؛ لأنَّه قد يكون رأى أنَّ انفراج الشفتين فيه إيماءة ولو كانت رؤيتها غير واضحة.

والحقّ أنَّ مذهب النحويين والقُرَّاء لا يرون جواز الإشمام في المفتوح والمكسور، وما نُقِل عن بعض القُرَّاء من جوازه فيهما فهو يحمل على الرَّوم (الأندلسي، 1998م، صفحة 173/1) و(الحمد، 2007م، صفحة 429)، وعِلَّة ذلك عندهم أنَّ الإشارة إلى الكسرة والفتحة تشويه لهيئة الفم (الصيمري، 1982م، صفحة 717/2) و(الأنباري، 1957م، صفحة 414) و(الأزهري، د.ت، صفحة 241/2)، فضلاً عن أنَّ القصد من الإشمام تصوير مخرج الحركة للناظر عند النطق بتلك الحركة ليستدل بذلك على أنَّ تلك الحركة هي الساقطة من دون غيرها، والشفتان بارزتان لعينه فيُدرك نظره ضمّها، وأمَّا الكسرة فهي جزء الياء التي مخرجها وسط اللسان، والفتحة جزء الألف التي مخرجها الحلق، وهما محجوبان بالشفتين والسن فلا يمكن للمخاطب إدارك تهيئة المخرجين للحركتين (الأستراباذي، 1975م، صفحة 276/2).

DOI : https://doi.org/10.47831/nzwvx325

ويبدو لي أنَّ علماء التجويد والقراءات ربطوا مصطح الإشمام بوجود إشارات مرئيَّة تتضح عند الضمّ واستدارة الشفتين، بخلاف الفتح والكسر اللذين لا يعطيان أي إشارات مرئيَّة للرائي، فلم يجز الإشمام فيهما لذلك، فضلاً عن أنَّ هذه الإشارات الناتجة عن حركات عضويَّة تترك أثراً يمكن رؤيته بصرياً بعد انقطاع الصوت. وهذا الأمر ألمح إليه سيبويه بقوله: "وأمَّا الإشمام فليس إليه سبيل، وإنَّما كان ذا في الرفع؛ لأنَّ الضمة من الواو، فأنت تقدر أنْ تضع لسانك في أي موضع من الحروف شئت ثم تضم شفتيك؛ لأنَّ ضمّك شفتيك كتحريكك ببعض جسدك، وإشمامك في الرفع للرؤية، وليس بصوت للأُذن" (سيبويه، 1982م، صفحة 171/4)، فالقصد من الإشمام إراءة المخاطب تلك الحركة من بروز الشفتين.

المبحث الثالث : التحليل الصوتيّ للفرق بين الرَّوم والإشمام

وموانعهما ومظاهرهما

1- التحليل الصوتيّ للفرق بين الرَّوم والإشمام

أحصى علماء التجويد والقراءت جملة من الفروق بين الرَّوم والإشمام، وقد أحسنوا التعليل لكلّ جزئيَّة منها، ومن أبرز هذه الفروق التي ذكروها هو أنَّ الرَّوم يستوي فيه الأعمى والبصير، وعِلَّة ذلك أنَّه حركة ضعيفة؛ ولذلك يُسمع ويُرى، أمَّا الإشمام فيختصّ به البصير من دون الأعمى؛ لأنَّه ضم الشفتين بغير تصويت؛ فهو يُرى ولا يُسمع (الداني، 2000م، صفحة 98) و (القيسي، 1982م، صفحة 336) و(الجزري أ.، د.ت، صفحة 57) و(الأزهري، د.ت، صفحة 341/2) .

وكذلك ذكروا أنَّ الرَّوم يقعُ في الحركات الثلاث–على خلاف في الفتح والنصب، أمَّا الإشمام فيقع في الضمِّ والرفع عند الأغلب من علماء اللغة والتجويد والقراءات (القيسي، 1982م، صفحة 336) و(القيسي، 1984م، صفحة 122/1) و(الداني، 1930م، صفحة 59) و(المرصفي، 2001م، صفحة 511/2)، وقد جوّز بعضهم وقوعه في الكسر والفتح (الفراهيدي، 1409هـ، صفحة 224/6) و(الأندرابي، 2002م، صفحة 479) و(الأنصاري، د.ت، صفحة 299)، وقد روي عن الكسائي الإشمام في المخفوض، وأراه يريد به الرَّوم؛ لأنَّ الكوفيين يسمّون الرَّوم إشماما (القيسي، 1984م، صفحة 122/1) و(الداني، 1930م، صفحة 59) و(المرصفي، 2001م، صفحة 511/2) .

وقد ذكروا –أيضا– أنَّ الرَّوم لا يكون إلَّا في آخر الكلمة، أمَّا الإشمام فيكون في أوَّل الكلمة نحو:

إشمام السين في (سِيئت)، أو في وسطها نحو: إشمام النون في (تأمَنَّا)، أو في آخرها نحو: إشمام الدال من (نعبدُ) (القيسي، 1982م، الصفحات 236–237) و(الإشبيلي، 1999م، صفحة 283) و (الأندلسي، 1998م، صفحة 397/1).

وثمة فارق آخر هو أنَّ الإشمام يكون في الساكن والمتحرّك، لكنّه يسمع في المتحرك نحو قوله تعالى: ﴿سِيئَت﴾ (الملك /27)؛ لأنَّه كالإمالة، أمَّا الرَّوم فلا يكون إلَّا في الساكن (القيسي، 1982م، صفحة 337) و(القيسي، 1984م، صفحة 122/1)، وقد علَّل الداني تشبيه الإشمام بالإمالة بأنَّ الفتحة في الإمالة تُمال نحو الكسرة إذا أريدت الإمالة المحضة، فكذلك يُنحى بالكسرة إذا أريد الاشمام نحو الضمة؛ لأنَّ ذلك كالممال سواء (الداني، 2000م، صفحة 97). والداني أراد بقوله هذا ما يُعرف بالإشمام الحركي في نحو: (سِيئت)؛ إذ تُشمّ الكسرة ضمةً عند الإشمام عن طريق الإيماء بالشفتين للضمة بعد أنْ يتهيّأ الناطق لنطق الكسرة.

وقد بيّنا تفصيلا جزئيات هذه الفروق التي أشار إليها علماء التجويد والقراءات عند تحليل هاتين الظاهرتين بحسب التعليل الصوتيّ الحديث.

والحقّ أنَّه كما أوضحنا أنَّ الرَّوم هو دون الحركة؛ لأنَّه النطق ببعض الحركة، أمَّا الإشمام فهو دون الرَّوم؛ لأنَّ إشارة للحركة بضم الشفتين، وأصل الرَّوم أظهر للحركة وأبين وأتمّ من أصل الإشمام، وعلَّل مكي ذلك بأنَّ من "رام الحركة أتى بدليل قوي على أصل حركة الكلمة في الوصل، ومن أشمّ الحركة أتى بدليل ضعيف على ذلك" (القيسي، 1984م، صفحة 122/1) و(ابن الباذش، 1403هـ، صفحة 509/1)، ومردّ ذلك أنَّ الرَّوم "تَضْعِيفُ الصوت بالحركة حتى يَذْهَبَ مُعْظَمها" (القرطبي، 1990م، صفحة 209)، والإشمام إسكان الصوت مع الإشارة بالشفتين الى ضمة يراها الرائي، ولا يدركها الأعمى.

ويبدو لي أنَّ هذا السبب هو الذي أدّى بالقدماء أنْ جعلوا علامة الإشمام نقطةً، وعلامة الرَّوم خطّاً؛ لأنَّ الإشمام دون الرَّوم "والنقطةُ بعضٌ من الخطِّ" (الشمنتري، 1999م، صفحة 1102/2) و(القرطبي، 1990م، صفحة 73)، وهي "أقلُّ ما يُستدلُّ به على الإشمام" (الشيرازي، 1414هـ، صفحة 167).

DOI : https://doi.org/10.47831/nzwvx325

وبقي أنْ نذكر أنَّ علماء التجويد والقراءات أطلقوا مصطلح (الإشارة) للتعبير عن الرَّوم والإشمام، والعِلَّة من الوقف (الإشارة) بالرَّوم والإشمام هي لمعرفة أصل الحركة الموقوف عليها التي تُثبت في الوصل للحرف الموقوف عليه؛ ليظهرَ للسامع أو الناظر كيف كانت قبل الوقف (القيسي، 1984م، صفحة 122/1) و(الداني، 2000م، الصفحات 169-170) و(القرطبي، 1990م، صفحة 208).

ويبدو لي أنَّ هذا التعليل يبيّن وظيفتي الرَّوم والإشمام ذات البعد التواصلي في الأداء القرائي؛ إذ إنَّهما يُستعملان كوسيلة سمعيَّة أو بصريَّة لتمكين السامع أو الناظر من إدراك الصورة الحركيَّة الأصليَّة للحرف الموقوف عليه، فالقارئ يختزل الحركة أو يُشير إليها بالإيماء؛ لتدلّ على زمنها القصير أو مخرجها، الأمر الذي يسهم في استمراريَّة البنية المقطعيَّة والدلاليَّة في ذهن المتلقي؛ لذا فإنَّ القارئ إذا لم يقف بالإشارة قد يؤدّي الى حصول لبس في البنية التركيبيَّة للجملة، وربما يكون الوقف على ما أصله الحركة يسهم في دفع حصول هذا اللبس؛ ولهذا قد بيّن ابن الجزري أنَّ تعليل علماء التجويد لفائدة الإشارة لا يصدق إذا لم يكن المستمع للقراءة بحضرة القارئ؛ إذ قال: "وهذا التعليل يقتضي استحسان الوقف بالإشارة إذا كان بحضرة القارئ من يسمع قراءته أمَّا إذا لم يكن بحضرته أحد يسمع تلاوته فلا يتأكّد الوقف إذ ذاك بالرَّوم والإشمام لأنَّه غير محتاج أنْ يبيّن لنفسه، وعند حضور الغير يتأكّد ذلك ليحصل البيان للسامع" (ابن الجزري، د.ت، صفحة 125/2).

2- التحليل الصوتيّ لموانع الرَّوم والإشمام

نصَّ علماء التجويد والقراءات على أنَّ للرّوم والإشمام موانعَ (القيسي، 1984م، صفحة 123/1) (الداني، 2000م، الصفحات 170-171), لا يجوز معها الإشارة بهما، وقد كانت هذه الموانع محلّ نقاش طويل لديهم؛ إذ فصّلوا فيها وبيّنوا أسبابها، وعلَّلوا لكل مانع منها, وهي:

1- **إذا كان الحرف ساكناً في الوصل نحو:** قوله تعالى: ﴿فلا تنهرْ﴾ (الضحى: 10)، فيمتنع فيه الرَّوم والإشمام، وعِلَّة ذلك أنَّه يوقف عليه بالسكون، ولا مجال لروم الحركة أو إشمامها (ابن الجزري، د.ت، صفحة 122/2). وبيان ذلك أنَّ الرَّوم والاشمام كما بيّنا يأتيان لغرض الإبانة عن حركة الصوت الموقوف عليه.

2-**هاء التأنيث التي تكون تاءً وصلاً وتُبدل في الوقف هاءً, نحو:** ﴿الْجَنَّةَ﴾ (البقرة: 35)، و﴿مَرَّةٍ﴾ (الأنعام: 94)، وقد علَّل علماء التجويد والقراءات عدم الإشارة فيها بأنَّ التاء تبدل هاءً في الوقف من دون غيره، والسكون لازم للوقف، والصوت الذي كان متحرّكاً هو التاء, والهاء بدل منها, ولم تكن محرّكة البتّة حتى تُرام حركتها أو تُشم (القيسي، 1984م، صفحة 123/1) و(ابن الباذش، 1403هـ، صفحة 530/1) و(الحلبي، 2001م، صفحة 37)، وكذلك أنَّ الوقف كان على حرف لم يكن عليه إعراب إنَّما هو بدل من الحرف الذى كان عليه الإعراب (القيسي، 1982م، صفحة 343) و(المرعشي، 2001م، صفحة 278) و (الشيرازي، 1414هـ، صفحة 169)، ويستثنى من ذلك ما كتب بالمصحف بالتاء نحو: ﴿رَحْمَتَ اللَّهِ﴾ (البقرة: 218)، و﴿نِعْمَتَ اللَّهِ﴾ (البقرة:231)، فالذي يقف بالتاء يروم ويشمّ، وعلَّل مكي ذلك بأنَّ الحركة كانت في الأصل على التاء التي وقفت عليها والحركة لازمة له؛ لذا جاز الإشارة معها (القيسي، 1984م، صفحة 123/1) و(الداني، 2000م، صفحة 172) و(القرطبي، 1990م، صفحة 208) و (الازهري، 2005م، صفحة 197).

3-**عارض الحركة, وهو على قسمين, الأوَّل:** ما عرض تحريكه؛ لالتقاء الساكنين, نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ﴾ (البينة: 1)، **والثاني:** ما عرض تحريكه بالنقل, نحو: ﴿وَانْحَرِ إِنَّ﴾ (الكوثر:2-3)، ﴿وَقَالَتْ أُخريهمُ﴾ (الأعراف: 38) في قراءة ورش (ابن الباذش، 1403هـ، صفحة 528/1)، والعِلَّة من امتناع الرَّوم والإشمام معهما أنَّ أصل الراء والتاء فيهما السكون, والحركة إنَّما عرضت فيه لأمر يزول في الوقف، فيعود إلى أصله وهو السكون؛ لأنَّ أواخر هذه الكلم وأشباهها ساكنة، وإنَّما حُرّكت لالتقاء الساكنين أو النقل، وكلاهما عارض في الوصل زائل في الوقف، فلا يجوز فيها الرَّوم والإشمام لذلك (القيسي، 1984م، صفحة 123/1) و(الداني، 2000م، صفحة 173) و(ابن الباذش، 1403هـ، صفحة 528/1) و (ابن الجزري، د.ت، صفحة 122/2) و(المرعشي، 2001م، صفحة 279)، والحقّ أنَّه في حال الوقف على الصوت الأوَّل بالسكون يصبح الصوت الثاني في حكم المنفصل عن الثاني، فإنْ كان الثاني ساكناً، فلا يصبح هناك التقاء لساكنين؛ لأنَّ الوقف حال بينهما، وفي حال كان الثاني مهموزاً فلا مجال لنقل حركته الى الساكن الذي قبله؛ لأنَّه أصبح منفصلا عنه، ولا أثر للتخفيف عند النقل.

DOI : https://doi.org/10.47831/nzwvx325

وأمَّا إنْ كان نقل حركة الهمزة في كلمة نحو: (دفْءٌ، وجزْءٌ ، وملءٌ) على قراءة حمزة وهشام (القيسي، 1984م، صفحة 124/1) و(ابن الباذش، 1403هـ، صفحة 528/1)، فقد جوّز علماء التجويد والقراءات الإشارة فيها، وعلَّل مكي ذلك بأنَّ "الحركة تدل على الهمزة المخفّفة، وهي مقدّرة مع ما قبلها منويَّة مرادة، بخلاف ما حرّك لساكن في كلمة أخرى، أو لهمزة في كلمة أخرى نحو قراءة ورش: ﴿وَانْحَرْ﴾ (الكوثر: 2) أنْ تقف على الراء بالسكون لا غير، لأنَّ الهمزة التي تحركت الراء بحركتها، قد انفصلت مما قبلها في الوقف، وبانت ، ولا تقدير لها في نيَّة، ولا في غيرها" (القيسي، 1984م، صفحة 124/1) و(القيسي، 1982م، صفحة 338)، وعلَّل ابن الباذش ذلك بأنَّ "السكون في فاء (دِفْءٌ) وشبهه للوقف، فهو عارض على الحركة، وليس هذا مثل (وانْحَرْ إنَّ) لأنَّ الهمزة هنا لازمة لكونها في كلمة، فالحركة إذاً لازمة" (ابن الباذش، 1403هـ، صفحة 529/1).

أمَّا الحرف المبدل من الهمزة كما في إبدال الهمزة ياء في قراءة حمزة وهشام في قوله تعالى: ﴿يبدئُ﴾ (العنكبوت 19)، فلا يُرام ولا يُشمّ، وعلَّل مكي ذلك بقوله: "لأنَّ الياء بدل من همزة كانت مضمومة، ولم يكن على الياء حركة قط" (القيسي، 1984م، صفحة 123/1)، فالياء غير الهمزة التي كان عليها حركة الإعراب (القيسي، 1984م، صفحة 114/1) و(ابن الجزري، 2000م، صفحة 106) و(القسطلاني، 1972م، صفحة 230/2)، والحقّ أنَّ العِلَّة في امتناع الرَّوم والإشمام فيه أنَّ الحركة التي يراد تبيانها بالرَّوم أو الإشمام لم تكن على الياء بل كانت على الهمزة التي لم يبقَ لها أثر عند الإبدال.

4- هاء الضمير: ذكر علماء التجويد والقراءات أنَّ بعض القُرَّاء يمنع الرَّوم والإشمام في هاء الضمير, إذا كانت مضمومة قبلها ضمة أو واو نحو: ﴿يرفَعُهُ﴾ (فاطر: 9)، وشبهه، و﴿عقلُوهُ﴾ (البقرة: 75)، وشبهه، أو إذا كانت مكسورة قبلها كسرة أو ياء نحو: ﴿وَزوجِهِ﴾ (البقرة: 102)، وشبهه، و﴿بوالديهِ﴾ (الأحقاف: 15), وشبهه، ويروم ويشمّ في الباقي نحو: ﴿وَأَصْلَحْنَا لَهُ زَوْجَهُ﴾ (الأنبياء: 90)، و﴿وَهَدَاهُ﴾ (النحل: 121)، وشبهه مما خالف الشرط المذكور (القيسي، 1984م، صفحة 127/1) و(ابن الباذش، 1403هـ، صفحة 532/1) و(البركوي، 2001م، صفحة 203)، وعلَّل مكي امتناع الرَّوم والإشمام بقوله: "الهاء حرف خفي، فكأنَّ حركة ما قبل الهاء على الهاء، إذا كانت حركة الهاء مثل ما قبلها، فإذا وقفت على هاء الكناية، وهي مضمومة وقبلها ضمة أو واو، وقفت بالإسكان لا غير، لأنَّها لما كانت حركتها بمنزلة ما قبلها، كأنَّها موقوف عليها، وكأنَّ ما قبلها هو آخر الكلمة، فاستغنى بها عن الرَّوم. وكذلك إذا كانت الهاء مكسورة، وقبلها كسرة أو ياء، تقف عليها بالسكون، ولا تقف بالرَّوم، لأنَّ الحركة التي قبلها، كأنَّها عليها، وكأنَّها موقوف عليها، لخفاء الياء، والياء كالكسرة والواو كالضمة في ذلك (القيسي، 1984م، صفحة 127/1) و(القيسي، 1982م، الصفحات 340-341) و(ابن الباذش، 1403هـ، صفحة 532/1)، وذكر بعضهم أنَّ العِلَّة فيه طلب التخفيف؛ لأنَّهم لو راموا أو أشمّوا لخرجوا من ضمّ إلى ضمّ أو إشارة إليه وهكذا وهو مستثقل (الحلبي، 2001م، الصفحات 52-53).

5- **ميم الجمع نحو:** ﴿عَلَيْهِمْ ﴾ (الفاتحة: 7)، و﴿فِيهِمْ﴾ (البقرة: 129) على قراءة الصلة لبعض القُرَّاء وضمِّها عند ابن كثيـر ونافع، وكذلك تحريكها لالتقاء الساكنين نحو: ﴿عَلَيْهُمُ الذِّلَّة﴾ (البقرة: ٦١)، وكذلك عند إسكانها على الأصل (الداني، 2000م، صفحة 173) و(الداني، 1433هـ، صفحة 145) و(الازهري، 2005م، صفحة 197)، وعِلَّة ذلك أنَّ من حرّكها بالضمّ حرّكها لأجل وصلها بالواو، وهي ليست بحركة أصليَّة, فتزول هذه الحركة عند زوال الصلة بالوقف؛ لأنَّ الذي يقف على الميم يحذف الصلة، وأمَّا منْ قرأها ساكنة على الأصل, فالوقف أولى بالسكون، ولا يجوز فيها الرَّوم والإشمام (الداني، 2000م، صفحة 173) و(القرطبي، 1990م، صفحة 208) و(الحلبي، 2001م، الصفحات 38-39) و (الدمياطي، 1998، صفحة 315/1).

وقد خالف مكيّ علماء التجويد والقراءات، وذهب إلى جواز الرَّوم والإشمام فيها على قراءة من ضمّها لغير التقاء الساكنين، وعلَّل ذلك بأنَّ الرَّوم والإشمام يُبيّن بهما حركة الموقوف عليه في الوصل؛ ولذلك واجب في الميم؛ لأنَّه بهما يعلم أنَّها كانت في الوصل مضمومة، ولو وقف بالإسكان لم يعلم أنَّها كانت في الوصل ساكنة أو مضمومة، وليست صلتها بواو بمانع من الرَّوم والإشمام فيها، كما أنَّه ليس صلة هاء الكناية بواو في: " قدّره، وأنشره" بمانع فيها من الرَّوم والإشمام في الوقف عليها، وليس كون حركة ما قبل الميم كحركتها بمانع من الرَّوم والإشمام فيها، كما كان ذلك مانعاً في الهاء، إذا كان حركة ما قبلها كحركتها؛ لأنَّ الميم ليست بحرف خفي كالهاء، ولو كانت الميم كالهاء لم يجز الرَّوم والإشمام في "يقوم ويحكم" (القيسي، 1984م، صفحة 128/1) و(القيسي، 1982م، الصفحات 341-342). وقد نبّه مكي الى أنَّ كون الصوت من الشفتين لا يتنافى مع مفهوم الإشمام؛ إذ قال "وليس كون الميم من الشفتين بمانع فيها من الرَّوم والإشمام، كما لم يمتنع في (يقومُ) و(يحكمُ) وشبهه، وكما لم يمتنع ذلك في الباء والواو وهما من الشفتين"

DOI : https://doi.org/10.47831/nzwvx325

(القيسي، 1984م، صفحة 128/1)، ومكي هنا قد جوّز وقوع الرَّوم والإشمام فيها؛ لشبهها بالباء والواو وهما من الشفتين، فكما لم يمتنع فيهما لم يمتنع في الميم التي هي من الشفتين أيضا.

وأشكل ابن الباذش على مكي تجويزه الرَّوم والإشمام في ميم الجمع، وعلَّل ذلك بأنَّ ميم الجمع إذا حذفت بعدها الواو والياء سَكَنت، فقال مستشهدا بكلام سيبويه: "وأسْكَنُوا الميم لأنَّهم لما حذفوا الياء والواو كرهوا أنْ يدعوا بعدها شيئاً منهما، إذ كانتا تحذفان استثقالاً، فصارت الضمّة بعدها نحو الواو، ولو فعلوا ذلك لاجتمع في كلامهم أربع متحركات ليس معهن ساكن نحو: (رُسُلُكُمُو) وهم يكرهون هذا، ألا ترى أنَّه ليس في كلامهم اسم على أربعة أحرف متحرك كلّه... فأمَّا الهاء فحرّكت في الباب الأوّل، لأنَّه لا يلتقي ساكنان" (ابن الباذش، 1403هـ، صفحة 531/1) و (سيبويه، 1982م، صفحة 192/4).

3- التحليل الصوتيّ لمظاهر الرَّوم والإشمام عند القُرَّاء

ذكر علماء التجويد والقراءات بعض الأحرف التي حدث فيها الرَّوم والإشمام عند (القُرَّاء)، وكانت محلّ نقاش واسع بينهم؛ إذ علَّلوا سبب الرَّوم والإشمام في هذه الأحرف، ومن أبرزها:

1-قوله تعالى:﴿مالك لا تَأْمَنَّا﴾ (يوسف: 5)، فقد ذكر علماء التجويد والقراءات أنَّ القُرَّاء أخذوا بالإشارة في كلمة (تأمَنَّا)، وقد اختلفوا في نوع الإشارة، فمنهم من جعل الإشارة بالإشمام مع إتمام عملية الإدغام ومنهم من صرح بالإشارة بالإشمام وحدوث الإخفاء، ومنهم من صرح بأنَّ الذي حدث في هذه الحالة هو روم الحركة مع حدوث إخفاء، فقد عدّه مكي بن أبي طالب إشماماً؛ لأنَّه وقع في حرف ساكن، وعلَّل الإشمام فيه بقوله: "وإشمامك ضمّة النون الأولى من: «تأمَنَّا» وهي ساكنة، لأنَّ أوّل المدغم لا يكون إلَّا ساكنا" (القيسي، 1984م، صفحة 122/1) . ونلحظ أنَّ مكياً صرح بأنَّه إشمام، وبيّن أنَّ الإشمام وقع في النون الأولى لسكونها، فالإشمام لا يقع في المتحرّك عنده، والذي حدث هو إشمام النون الأولى مع حدوث عملية الإدغام، ورأى أنَّه إذا وقعت التسمية بالإشمام في المتحرّك، فهو في الحقيقة روم، لأنَّه لا يسمع، نحو: الإشمام في: "سِيئت، وقِيل" وشبهه، فهذا إشمام يسمع، فهو كالرَّوم، وهي ترجمة على مذهب الكوفيين؛ لأنَّهم يترجمون عن الإشمام، الذي لا يسمع، بالرَّوم ويترجمون عن الرَّوم، الذي يسمع، بالإشمام، الذي لا يسمع (القيسي، 1984م، صفحة 122/1) و(القيسي، 1982م، صفحة 337).

ويبدو لي أنَّ مكياً يرى أنَّ الإشمام يقع قبل حدوث الإدغام؛ لأنَّه ذكر أنَّ الإشمام وقع في النون الأولى الساكنة، وقد أوضح السخاوي أنَّ الإشمام الذي حصل في (تأمَنَّا) هو ضمُّ الشفتين من غير إحداثِ شيءٍ في النون، ويكون بعد حدوث الإدغام، ويجوز أنْ يُؤْتى به بعد سكون النّون المدغمة أي قبل حدوث الإدغام، ورأى أنَّ كلتا الحالتين فيهما إجهاد ومشقّة على الناطق وعلَّل ذلك بقوله: "لتداخل المُدْغَمِ والمدْغَم فيه وكونهما كالشيء الواحد" (السخاوي، 2005م، صفحة 291/2).

وقد فسَّر الداني الأوجه المحتملة في الإشمام في (تأمَنَّا)؛ إذ قال: "وإشمام النون المدغمة في مثلها في قوله: (مَالَكَ لَا تَأْمَنَّا) يَحْتَمِلُ أنْ يكون إشارةً بالشفتين الى الحركة بعد الإدغام، وبعد السكون، فعلى هذا يكون إدغاماً تامّاً، ويحتمل أنْ يكون إشارة الى النون بالحركة، فعلى هذا يكون إخفاء" (الداني، 2000م، صفحة 150) و (القرطبي، 1990م، صفحة 210)، فالداني يرى أنَّ هناك وجهين للإشمام فيه أوّلهما: الإشارة بالشفتين بالضمّ بعد حدوث عملية الإدغام والإسكان للنون الأولى، والثاني الإشارة إلى النون بالحركة، وليس الإيماء بالشفتين، وعبّر عن الذي يحدث في تشديد النونين بالإخفاء.

وقد أخذ الداني بالوجه الثاني، وعلَّل عملية الإشمام الحاصلة فيه بقوله: "وكلّهم قرأه (مالك لا تأمَنَّا)، بإدغام النون الأولى في الثانية وإشمامها الضم وحقيقة الاشمام في ذلك أنْ يشار بالحركة الى النون لا بالعضو لها فيكون ذلك إخفاء لا إدغاما صحيحاً لأنَّ الحركة لا تسكن رأساً بل يضعف الصوت بها فيفصل بين المدغم والمدغم فيه لذلك وهذا قول عامّة أيمتنا وهو الصواب لتأكيد دلالته وصحته في القياس" (الداني، 1930م، صفحة 128).

ويبدو لي أنَّ الذي ذكره الداني يدخل ضمن الرَّوم؛ لأنَّ تضعيف الصوت بالحركة هو من قبيل الرَّوم عند الداني نفسه وعند علماء التجويد، ولا ينطبق هذا على الإشمام؛ لأنَّ الإشمام هو الإشارة للحركة بالشفتين من دون تصويت، ولم يصرّح الداني بمصطلح الرَّوم هنا؛ لأنَّ الرَّوم يتنافى مع عملية الإدغام التي تتطلّب إسكان الصوت الأوّل من المدغمين والرَّوم هو إضعاف التصويت، وليس الإسكان تماماً، وقد أشار ابن الجزري الى مثل هذا ونقل قول الداني بهذا الشأن، إذ قال: " قَالَ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ: وَالْإِشَارَةُ عِنْدَنَا تَكُونُ رَوْمًا وَإِشْمَاماً، وَالرَّوم آكِدٌ فِي الْبَيَانِ عَنْ كَيْفِيَّةِ الْحَرَكَةِ; لِأَنَّهُ يَقْرَعُ السَّمْعَ، غَيْرَ أَنَّ الْإِدْغَامَ الصَّحِيحَ وَالتَّشْدِيدَ التَّامَّ يَمْتَنِعَانِ مَعَهُ، وَيَصِحَّانِ مَعَ الْإِشْمَامِ; لِأَنَّهُ إِعْمَالُ الْعُضْوِ وَتَهْيِئَتُهُ مِنْ غَيْرِ صَوْتٍ خَارِجٍ إِلَى اللَّفْظِ فَلَا يَقْرَعُ السَّمْعَ" (ابن الجزري، د.ت، صفحة

DOI : https://doi.org/10.47831/nzwvx325

296/2)، وفسَّره ابن الجزري بأنَّه روم؛ لأنَّ الذي حدث هو إخفاء وليس إدغاماً كاملاً، إذ قال: "نَعَمْ، يَمْتَنِعُ الْإِدْغَامُ الصَّحِيحُ مَعَ الرَّوم دُونَ الْإِشْمَامِ، إِذْ هُوَ هُنَا عِبَارَةٌ عَنِ الْإِخْفَاءِ وَالنُّطْقِ بِبَعْضِ الْحَرَكَةِ، فَيَكُونُ مَذْهَبًا آخَرَ غَيْرَ الْإِدْغَامِ، وَغَيْرَ الْإِظْهَارِ" (ابن الجزري، د.ت، صفحة 297/2).

والحقّ أنَّ السبب الثاني الذي منع الداني من أنْ يصرّح بالرَّوم في هذا الحرف هو أنَّ علماء التجويد والقراءات لم يجوزوا الرَّوم مع المفتوح والمنصوب؛ لأنَّ الفتحة لا تتبعّض، وإذا رمت تجزئتها أتيت بها كليّا، وقد أثبت أحد الباحثين المحدثين عن طريق الدراسة المخبريَّة أنَّ الذي حدث هو روم الحركة، إذ نتيجة الاختبار التي قام بها على كلمة (تأمَنَّا) من قوله تعالى: ﴿مالك لا تَأْمَنَّا﴾ (يوسف: 5) بأداء الدكتور أيمن السويد، أظهرت أنَّ الرَّوم في الضمة من المقطع الصوتيّ للنون في قوله: (تأمَنَّا) قد امتدّ بالزمن (0.147 م/ثا)، ولاحظ هبوطاً حادّاً في مستوى إسماع الضمة المرامة في النون في (تأمَنَّا) إذ بلغ (−db20)، وبالمقارنة مع المقطع الصوتيّ للنون المضمومة من كلمة (نحنُ) في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾ (البقرة: 11)، ظهر أنَّ إنتاج المقطع الصوتيّ للنون من كلمة: (نحنُ) امتدّ بالزمن (0.175 م/ثا)، وبلغ علو الصوت ومستوى إسماعه (−13 db)، والفارق بين زمن المقطعين هو (28 م/ثا)؛ وذلك ناتج من الطرح بين زمن المقطع الأوَّل: (0.147 م/ثا)، وزمن المقطع الثاني: (0.175 م/ثا) (العامري، 2018م، الصفحات 327−328)، فنلحظ أنَّ مستوى الإسماع وزمن التصويت في الضمة المرامة والنون في (تأمَنَّا) أقلّ بكثير من الضمة والنون في (نحنُ)، وهو ما يُوضح تبعيض الحركة والنطق ببعضها، وإضعاف الصوت فيها عند الرَّوم.

2− قوله تعالى: ﴿وَمِنْ فَوقِهِم غَوَاشٍ﴾(الأعراف: 41)، فقد أجاز علماء التجويد والقراءات الوقف بالروم على (غواشٍ)، على الرغم من كون التنوين في هذا اللفظ تنوين عِوَضٍ، بخلاف (يومئذٍ) و(حينئذٍ)، في نحو قوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ (الزلزلة: 4) و﴿وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ﴾ (الواقعة: 84)، وشبههما، فلم يجوّزوا الروم والإشمام فيهما، وقد علَّل مكي ذلك؛ إذ قال: "فأمَّا الوقف على: "غواشٍ، وجوارٍ" فبالرَّوم، لأنَّ الشين والراء لا أصل لهما في السكون، بل أصلهما الكسر ودخل التنوين عليهما، وهما مكسوران، ودخل في "يومئذٍ، وحينئذٍ" والذال ساكنة، فكُسرت الذال لالتقاء الساكنين، لسكون الذال وسكون التنوين، ولم تكسر الراء في "جوار" ولا الشين في "غواش" لالتقاء الساكنين، بل الكسرة فيهما أصل لهما، فلذلك حسن الوقف عليهما بالرَّوم، وإن كان التنوين قد دخل فيهما للعوض، كما دخل في "يومئذٍ، وحينئذٍ" للعوض" (القيسي، 1984م، صفحة 125/1) و(ابن الباذش، 1403هـ، صفحة 529/1) و(ابن الجزري، د.ت، صفحة 125/2).

والملاحظ أنّ التعليل تأتَّى انطلاقا من الأصل اللغوي للألفاظ، فجاز الروم في (غواشٍ)، (وجوارٍ)؛ لأنَّ الشين والراء ليستا ساكنتين في الأصل، وإنَّما أصلهما الكسر ثم دخل تنوين العوض، فالأصل فيهما: (غواشِيٍ)، و(جوارِيٍ)، فحُذفت ياء المنقوص وعُوِّض عنها بالتنوين (ابن يعيش، د.ت، صفحة 179/1) و(الأنصاري، د.ت، صفحة 39/1)، فالكسرة حركة أصليَّة لازمة لهما في بنية الكلمة، وليست حركةً طارئةً لمنع التقاء الساكنين؛ لأنَّ الروم لا يكون إلَّا في الحركات الأصليَّة، أما في نحو: (يومئذٍ)، و(حينئذٍ)، فالتنوين فيهما عِوَض عن جملة (ابن يعيش، د.ت، صفحة 179/1) و(الأنصاري، د.ت، صفحة 39/1)، فالذال ساكنة في الأصل، وكُسِرت لمنع التقاء الساكنين −سكون الذال وسكون التنوين− فهي كسرة عارضة وليست أصليَّة؛ لذا لم يُحسن الروم عند الوقف.

الخاتمة

في ختام هذا البحث، توصّلت الى جملة نتائج، لعلَّ أبرزها:

1− أثبت البحث امتياز علماء التجويد والقراءات بدقّة الملاحظة الصوتيَّة في تفسيرهم للروم والإشمام؛ إذ لم يكتفوا بوصف الظاهرتين بل قدّموا تعليلات قيّمة، انمازت بدقّتها الكبيرة، وتبيّن أنَّ الرَّوم والإشمام ليسا ظاهرتين أدائيتين قرآنيتين عندهم فقط، بل يمثّلان ظاهرتين صوتيّتين تجمعان بين الجوانب السمعيَّة والبصريَّة والإشاريَّة.

2− أظهر التحليل الصوتيّ الحديث أنَّ تعليلات علماء التجويد والقراءات وافقت في كثير من جزئيّاتها ما توصّل إليه الصوتيّون المحدثون، مثل: تبعيض الحركة، وتضعيف الصوت بها عند الإتيان بالرَّوم، وهو ما يماثل رؤية الدرس الصوتيّ الحديث من أنَّه حركة مهموسة منخفضة الشدّة.

DOI : https://doi.org/10.47831/nzwvx325

3- بيّنت الدراسة أنَّ التعليلات التي وضعها علماء التجويد والقراءات لموانع الرَّوم والإشمام قائمة على أسس صوتيَّة دقيقة، تتوافق الى حدٍّ بعيدٍ مع ما جاءت به الدراسات الصوتيَّة الحديثة، وبخاصّة ما يتعلّق بالتقاء الساكنين، ونقل حركة الهمزة الى الساكن الذي قبلها.

4- أثبت البحث أنَّ العامل اللهجي كان سبباً في بعض مظاهر الرَّوم والإشمام، الأمر الذي أشارت إليه الصوتيّات الحديثة التي أكّدت على أثر التنوّع اللهجي في تشكل الظواهر الصوتيَّة.

5- أثبت البحث دقّة علماء التجويد والقراءات بتعليل اختصاص الرَّوم بالضمة والكسرة من دون الفتحة، من أنَّ الفتحة لخفّتها وسرعة خروجها لا تقبل التبعيض، وهو تعليل يماثل ما توصلنا إليه بالتحليل من استحالة تجزئة الحركة المفتوحة بسبب انفتاح الفمّ وهبوط اللسان الى قاعه عند نطقها.

6-أوضح البحث دقّة تعليل علماء التجويد بأنَّ الوقف بالرَّوم أسهل من الوقف بالسكون أو الإشمام؛ لأنَّ تبعيض الحركة أيسر على اللسان من قطعها أو حذفها كليّاً، وهو استنتاج ينسجم مع ما أثبتته الصوتيّات الحديثة تحت مسمّى (الاقتصاد في الجهد النطقي).

المراجع

القرآن الكريم

ابن الباذش، أبو جعفر أحمد بن علي (ت 540هـ)، (1403هـ)، الإقناع في القراءات السبع، تحقيق: الدكتور عبد المجيد قطامش، دمشق: دار الفكر.

ابن الجزري، أبو بكر أحمد بن مُحمَّد بن مُحمَّد (ت بعد 829هـ)، (د. ت)، الحواشي المفهمة في شرح المقدمة، قدَّم له الدكتور علي مُحمَّد توفيق النحاس، القاهرة: دار البصائر.

ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف (ت 833هـ)، (1986م)، التمهيد في علم التجويد، تحقيق: الدكتور غانم قدوري الحمد، بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف (ت ٨٣٣هـ) ، 2000م، شرح طيبة النشر في القراءات، ضبطه وعلق عليه: الشيخ أنس مهرة، بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف (ت ٨٣٣هـ) ، (د. ت)، النشر في القراءات العشر، مراجعة: علي مُحمَّد الضبّاع، بيروت: دار الفكر.

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (ت 392هـ)، 1985م، سرّ صناعة الإعراب، تحقيق: الدكتور حسن هنداويّ، دمشق: دار القلم.

ابن السرَّاج، أبو بكر مُحمَّد بن سهل (ت 316هـ)، (1985م)، الأصول في النحو، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا، (د. ت)، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة: دار إحياء الكتب العربيَّة.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين مُحمَّد بن مكرم (ت 711هـ)، (د. ت)، لسان العرب، بيروت: دار صادر.

ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت 643هـ)، (د.ت)، شرح المفصّل، بيروت: عالم الكتب.

الأزهري، خالد بن عبد الله، (د. ت)، شرح التصريح على التوضيح على ألفيَّة ابن مالك في النحو، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وأولاده.

الأزهريّ، عبد الدائم (ت 870هـ)، 2005م، الطرازات المعلمة في شرح المقدمة، تحقيق: عبد الرحمن بدر، مصر: دار الصحابة للتراث.

استيتية، سمير شريف، (2003م)، الأصوات اللغويَّة (رؤية عضويَّة ونطقيَّة وفيزيائيَّة)، عمان– الأردن: دار وائل.

استيتية، سمير شريف، 2005م، القراءات القرآنيَّة بين العربيَّة والأصوات اللغويَّة منهج لساني معاصر، أربد: عالم الكتب الحديث.

الأستراباذي، رضي الدين مُحمَّد بن الحسن (ت 686هـ)، 1975م، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: الدكتور مُحمَّد نور الحسن والدكتور مُحمَّد الزفزاف والدكتور مُحمَّد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الكتب العلميَّة.

DOI : https://doi.org/10.47831/nzwvx325

الإشبيلي، أبو الأصبغ عبد العزيز بن علي بن الطحان (ت 560هـ)، (2007م)، الإنباء في أصول الأداء، تحقيق: حاتم صالح الضامن، الإمارات–الشارقة: مكتبة الصحابة.

الإشبيلي، أبو الأصبغ عبد العزيز بن علي بن الطحان (ت 560هـ)، 1999م، مرشد القارئ إلى تحقيق معالم المقارئ، تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن، عمان– الأردن: دار البشير.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن مُحمَّد (ت 577هـ)، (1957م)، أسرار العربيَّة، تحقيق: مُحمَّد بهجة البيطار، دمشق: مطبعة الترقي.

الأندلسي، أبو حيان مُحمَّد بن يوسف (ت 745هـ)، (1998م)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: الدكتور رجب عثمان مُحمَّد، القاهرة: مكتبة الخانجي.

الأندلسيّ، أبو حيان، 1985م، النُّكت الحسان في شرح غاية الإحسان، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، بيروت: مؤسسة الرسالة.

الأنصاري، عبد الله بن يوسف بن هشام (ت 761هـ)، (د.ت)، أوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تأليف: مُحمَّد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: المكتبة العصريَّة.

أنيس، إبراهيم، (1971م)، الأصوات اللغويَّة، القاهرة: مطبعة الأنجلو المصريَّة.

برجستراسر، 1994م التطوّر النحوي للغة العربيَّة، أخرجه وصححه وعلَّق عليه الدكتور رمضان عبد التواب، القاهرة: مكتبة الخانجي.

بشر، كمال مُحمَّد، 1975م، علم اللغة العام (الأصوات)، مصر: دار المعارف.

حسان، تمام، 2006م، اللغة العربيَّة معناها ومبناها، القاهرة: عالم الكتب.

الحلبيّ، أبو العباس أحمد بن يوسف بن مُحمَّد(ت 756هـ)، 2001م، العقد النضيد في شرح القصيد شرح القصيدة الشاطبيَّة في القراءات السبع من أول الكتاب إلى أول باب الفتح والإمالة، تحقيـق: الدكتور أيمن رشـدي سويد، جدّة: دار نور المكتبات.

الحمد، غانم قدوري، 2007م، الدراسات الصوتيَّة عند علماء التجويد، عمان: دار عمار.

الحمويّ، أحمد بن مُحمَّد بن أبي الرضا (ت 791هـ)، 1986م، القواعد والإشارات في أصول القراءات، تحقيق: الدكتور عبد الكريم مُحمَّد الحسن بكّار، دمشق: دار القلم.

الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد (ت 444هـ)، (2000م)، التحديد في الإتقان والتجويد، تحقيق: الدكتور غانم قدوري الحمد، عمان: دار عمّار.

الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد (ت 444هـ)، (1930م)، التيسير في القراءات السبع، عني بتصحيحه، أوتوبرتزل، أستانبول: مطبعة الدولة.

الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد (ت 444هـ)، 1433هـ، شرح قصيدة أبي مزاحم الخاقاني التي قالها في القُرَّاء وحسن الأداء، تحقيق: غازي بن بنيدر العمريّ، مكة المكرمة: جامعة أم القرى.

الدمياطي، شهاب الدين أحمد بن مُحمَّد بن عبد الغني (ت1117هـ)، (1998)م، إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر، تحقيق: أنس مهرة، بيروت– لبنان: دار الكتب العلميَّة.

الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن الزجاج (ت 311هـ)، 1988م، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، بيروت: عالم الكتب.

السخاويّ، أبو الحسن علم الدين علي بن مُحمَّد (ت 643هـ)، (1987م)، جمال القُرَّاء وكمال الإقراء، تحقيق: الدكتور علي حسين البوّاب، مكة المكرمة: مكتبة التراث.

السخاويّ، أبو الحسن علم الدين علي بن مُحمَّد (ت 643هـ)، 2005م، فتح الوصيد في شرح القصيد، تحقيق: الدكتور مولاي المُحمَّد الإدريسيّ الطاهريّ، الرياض: مكتبة الرشد.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت 180هـ)، 1982م، الكتاب، تحقيق: عبد السلام مُحمَّد هارون، القاهرة: مطبعة الخانجي.

شاهين، عبد الصبور، 1966م، القراءات القرآنيَّة في ضوء علم اللغة الحديث، القاهرة: دار القلم.

شاهين، عبد الصبور، 1980م، المنهج الصوتيّ للبنية العربيَّة (رؤية جديدة في الصرف العربي)، بيروت: مؤسسة الرسالة.

DOI : https://doi.org/10.47831/nzwvx325

الشمنتري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى بن الأعلم، 1999م، النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه، المغرب: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

الشيرازيّ، نصر بن علي بن مُحمَّد المعروف بابن أبي مريم (ت بعد 565هـ)، 1414هـ، الموضح في وجوه القراءات وعللها، تحقيق: الدكتور عمر حمدان الكبيسي، جدة: الجماعة الخيريَّة لتحفيظ القرآن الكريم.

الصيغ، عبد العزيز سعيد، 2000م، المصطلح الصوتيّ في الدراسات العربيَّة، دمشق: دار الفكر.

الصيمريّ، أبو مُحمَّد عبد الله بن علي بن إسحاق (من نحاة القرن الرابع للهجرة)، (1982م)، التبصرة والتذكرة، تحقيق: الدكتور فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دمشق: دار الفكر.

الفراهيديّ، الخليل بن أحمد (ت 175هـ)، 1409هـ، العين، تحقيق: الدكتور مهدي المخزوميّ والدكتور إبراهيم السامرائيّ، إيران: مؤسسة دار الهجرة.

القرطبيّ، عبد الوهاب بن مُحمَّد (ت 461هـ)، 1990م، الموضّح في التجويد، تحقيق: الدكتور غانم قدّوري الحمد، الكويت: معهد المخطوطات العربيَّة.

القسطلاني، شهاب الدين، 1972م، لطائف الاشارات لفنون القراءات، تحقيق: الشيخ عامر السيد عثمان والدكتور عبد الصبور شاهين، القاهرة: مطبعة الإهرام التجارية.

القيسي، أبو مُحمَّد مكي بن أبي طالب (ت 437هـ)، (1982م)، التبصرة في القراءات السبع، تحقيق: مُحمَّد غوث الندوي، الهند: الدار السلفيَّة.

القيسي، أبو مُحمَّد مكي بن أبي طالب (ت 437هـ)، (د. ت)، الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة بعلم مراتب الحروف ومخارجها وصفاتها وألقابها وتفسير معانيها وتعليلها وبيان الحركات التي تلزمها، تحقيق: أحمد حسن فرحات، القاهرة: دار الكتب العربيَّة.

القيسي، أبو مُحمَّد مكي بن أبي طالب (ت 437هـ)، 1984م، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: محيي الدين رمضان، بيروت: مؤسسة الرسالة.

المرصفيّ، عبد الفتاح بن السيِّد عجمي(ت 1409هـ)، 2001م، هداية القاري الى تجويد كلام الباري، المدينة المنورة: دار الفجر الإسلاميَّة.

المرعشيّ، مُحمَّد بن أبي بكر، 2001م، جهد المقل، تحقيق: الدكتور سالم قدوري الحمد، الأردن: دار عمّار.

المطلبيّ، غالب فاضل، 1984م، في الأصوات اللغويَّة (دراسة في أصوات المدّ العربيَّة)، الجمهوريَّة العراقيَّة: منشورات وزارة الثقافة والإعلام.

معبد، محمد أحمد، 2003م، الملخّص المفيد في علم التجويد، المملكة العربيَّة السعوديَّة: دار السلام.

المقدسي، أبو شامة عبد الرحمن بن إسماعيل (ت665هـ)، (د . ت)، إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، بيروت: دار الكتب العلميَّة.

الموصليّ، أبو عبد الله مُحمَّد بن أحمد بن مُحمَّد بن أحمد ابن الحسين المعروف بشعلة (ت 656هـ)، 2001م، شرح شعلة على الشاطبيَّة المُسمّى كنز المعاني شرح حرز الأماني، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، بيروت–لبنان: دار الكتب العلميَّة.

نصر، عطيَّة قابل، 1412هـ، غاية المريد في علم التجويد، الرياض.

النعيمي، حسام سعيد، (1998م)، أبحاث في أصوات العربيَّة، بغداد: دار الشؤون الثقافيَّة العامة.

النيرباني، عبد البديع، 2008م، الوقف في العربيَّة على ضوء اللسانيات، دمشق –سوريا: دار الغوثاني للدراسات القرآنيَّة.

DOI : https://doi.org/10.47831/nzwvx325

البحوث والأطاريح الجامعيَّة

الأندرابيّ، أَحمد بن أَبي عمر(ت بعد500هـ)، 2002م، الإيضاح في القراءات، دراسة وتحقيق: منى عدنان غني، (أطروحة دكتوراه)، كليَّة التربية للبنات– جامعة تكريت.

البركويّ، مُحمَّد بن بير علي (ت 981هـ)، 2001م، الدرّ اليتيم في التجويد، تحقيق: مُحمَّد عبد القادر خلف، مجلة آفاق الثقافة والتراث، العدد الرابع والثلاثون، السنة التاسعة.

الصّنهاجيّ، مُحمَّد بن مُحمَّد بن داود (ت 723هـ)، 1997م، فرائد المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني، تحقيق: عبد الرحيم بن عبد السلام نبولسي، (أطروحة دكتوراه)، كليَّة اللغة العربيَّة– جامعة أم القرى.

العامري، صباح كاظم بحر، 2013م، الدراسات الصوتية في شروح الشاطبية حتى سنة 665 هـ، (أطروحة دكتوراه)، كلية الآداب– الجامعة المستنصرية.

الفاسيّ، أبو عبد الله مُحمَّد بن حسن (ت 656هـ)، 1420هـ، اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة، ، دراسة وتحقيق: عبد الله عبد المجيد عبد الله نمنكانيّ، (رسالة ماجستير)، كليَّة الدعوة وأصول الدين– جامعة أم القرى.

DOI : https://doi.org/10.47831/nzwvx325